

إعداد الدكتور

يُوسُف جودة يسن يوسف

أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك، جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم



الرُّواة الذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه النقاد دراسة تطبيقية نقدية

يُوسُف جودة يسن يوسف
قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: yousf.gouda@gmail.com

الملخص:

يحاول هذا البحث دراسة الرُّواة الذين ذكرهم الإمام ابْنُ حِبَّانٍ بلا تردد في الصّحابة بكتابه الثّقات من رواة الكتب السّتة، وخالفه فيه نقاد الحديث؛ وذلك بحثًا عن المرتكزات والمعايير التي حكم بها نقاد الحديث بصُحْبَةِ الرَّاوي بالبراهين والأدلة الحديثية من المصَادرِ التَّاريخية الفاصلة لدخول الرَّاوي في زمرة الصَّحابة رَضِوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، أو دخوله في التَّابعين وما يترتب على ذلك من الحكم على الرَّاوي جرحًا أو تعديلاً، وأثره في معرفة علم مراسيل الحديث والأحكام الشرعية المترتبة على ذلك، وبعد التَّحقيق والسَّبر لتلك المعايير والقرائن ناقشت الدّراسَةُ ثَلاثةَ محاور أساسية: الأول: تأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين، فبينت حقيقتها وخصائصها وضوابط استقامتها، والثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة، والثالث: أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة، وهذه مؤشرات قوية لدقة المعايير التي بنى عليها النقاد أحكامهم. ثم قامت الدراسة بمناقشة الجانب التطبيقي من البحث، وتوصّلت الدّراسة لمجموعة من النتائج والإحصائيات والتّوصيات الجديرة بالذكر تضمنتها خاتمته، ممّا أرجو أن يَفْتَحَ اللهُ به الْمُسَتغلق، ويَجْمَعَ به المتفرق البعيد.

الكلمات المفتاحية: الرُّواة، الثقات، الصَّحابة، النقد، ابن حبان



The Narrators Mentioned by Ibn Ḥibbān in His Book Al-Thiqāt Who Were Disputed by the Critics: An Applied Critical Study

Youssef Gouda Yassin Youssef
Department of Islamic Studies, Taibah University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia
Email: sqarni@ub.edu.sa

Abstract

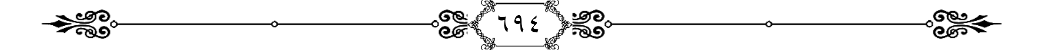
This study aims to investigate the narrators mentioned by Imam Ibn Ḥibbān in his book Al-Thiqāt without hesitation as companions in the context of the six major hadith collections (Kutub al-Sittah). The study addresses the disagreements among hadith critics regarding these narrators, seeking to explore the foundations and criteria on which the hadith scholars based their judgments on the companionship of the narrators, supported by hadith-based evidence and historical sources. These criteria help determine whether the narrators were companions of the Prophet (peace be upon him) or members of the generation of followers (tabiʿīn), and the subsequent implications on their evaluation as trustworthy or untrustworthy narrators. The study also examines the impact of these disagreements on the field of mursal hadith and the related legal rulings.

After thoroughly investigating these criteria and evidence, the study discusses three key areas:

1. The establishment of the criteria for validating companionship according to hadith scholars, its nature, characteristics, and conditions.
2. The main causes for the differences among scholars in identifying the companions.
3. The significance of balancing the opinions of critics in confirming companionship, providing a strong foundation for the criteria based on which scholars issue their judgments.

Finally, the study engages with the practical aspect of the research, presenting a range of results, statistics, and recommendations that are highlighted in the conclusion, hoping that this will help clarify complex matters and bring together diverse perspectives.

Keywords: Narrators, Al-Thiqāt, Companions, Criticism, Ibn Ḥibbān



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ ونَعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمن سَيِّئَات أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، الحمد لله القائل ﷻ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1]، ولا يشك أحدٌ أَنَّ النُّور المقصود هو الوحي المنزل على رسول الله ﷺ من هديه وسنته؛ فكانت السُّنة النَّبوية الشَّريفة هي بمثابة الفيصل والحكم فيما اختلف فيه النَّاس، وبها تُعرف الأسرار البديعة والمطالب الرفيعة لمصالح الدنيا والآخرة، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ﷺ، فقد أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونصح الأمة.

أما بعد:

احتكم أهل الحديث لمعايير قوية وحجج دامغة لا يدخلها الشك في الحكم على مراتب الرُّواة وطبقاتهم؛ ولا سيما طبقة الصّحابة فهم خلفاء رسول الله ﷺ في نشر الدعوة وحمل أعبائها، وخير قرون الأمة على الإطلاق، ثم تأكد هذا بالمعجزة الخالدة أبد الدهر بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[2]، لقد زكَى القرآن الكريم هؤلاء النفر فليس بعد هذه التزكية حاجة للاحتكام لغيره ممن أوغل

(١) سورة المائدة (١٥-١٦).

(٢) سورة التوبة (١٠٠).

في التشكيك والريب في شأن من اختارهم الله ﷻ لخير رَسُولٍ أُرسل للخلق ﷺ، وممَّا لا شك فيه أنَّ علماء الحديث قد اختلفوا في ثبوت الصُّحبة لبعض من وصف بذلك؛ لتعدد القرائن المستخدمة في إثبات الصُّحبة للرَّاوي، فجاءت هذه الدراسة لبحث الخلاف بين النقاد وابن حَبَّانٍ فيمن ذكرهم في الصَّحابة بكتابه الثّقات، فذكرتُ أصل الخلاف ومسوغاته والترجيح بالقرائن والأدلة الدالة على ثبوت الصُّحبة.

أهمية البحث ومشكلته :

لا ريب في أنَّ دراسة الاختلاف في ثبوت الصُّحبة على راوي الحديث أو نفيها من أهم الأبواب في علم الرجال، والذي يعدُّ أحد الأساسيات التي يقوم عليها قبول الحديث ورده، وكما أنَّه يخدم علم معرفة المراسيل والتصنيف فيها، وكذا معرفة الآثار والمباحث المترتبة على عدم ثبوت الصُّحبة من حيث الحكم على الرَّاوي وقبول روايته، وقد خالف النقاد الإمام ابن حِبَّان في عددٍ ممن ذكرهم في الصَّحابة، الأمر الذي اسْتَلزمَ دراسة أقوال النقاد ومعرفة الرَّاجح فيها لما يترتب عليه من الأحكام في هذا الخلاف، وأصل هذا الخلاف وجود عدة قرائن استخدمها العلماء في إثبات الصُّحبة أو نفها عن الرَّاوي، فثم عدد ليس بالقليل من الصَّحابة الذين لم يكن لهم رِوَاية عن رسول الله ﷺ، أو لم تُذكر لهم رؤية أو لقاء بالنَّبي ﷺ أو وِفَادة عليه، وغير ذلك من القرائن التي تثبت بها الصُّحبة، وغالب هذه القرائن مبنيةٌ على الاحتمال في ثبوت الصُّحبة مما كان له الأثر الكبير في الاختلاف فيها بين علماء الحديث، والدراسة تقوم على ذكر الرّواة الذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه فيها النقاد، والترجيح بالقرائن والبراهين بين أقوال أهل العلم في ثبوت الصّحبة أو عدمها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش وسؤال المختصين من أهل العلم، لم أجد دراسات جديدة سابقة متصلة بهذا البحث بالتحديد، ولا دراسات استوعبت الرّواة الذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه فيها نقاد الحديث؛ إلا بعض مصنفات وأبحاث لها علاقة بمسألة الاختلاف في ثبوت الصُّحبة بوجهٍ عام منها:

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرْطُبِيّ، أبو عُمر (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصُّحبة، صلاح الدين خَلِيل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلائِيّ (ت:٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٣- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصّحابة، علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ (ت:٧٦٢هـ)، مكتبة الرّشُد الرياض.

٤- الإصابة في تمييز الصّحابة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ.

٥- منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصَّحابة دراسة نقدية، عبد ربه سلمان عبد ربه أبو صعيليك، رسالة دكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٦- الرُّواة المختلف في صحبتهم في تقريب التهذيب جمع ودراسة، رسالة ماجستير في علوم الحديث، أحمد دين نواب خان، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

وقد اطلعت عليها جميعها، وهي حقيقة مصنفات مفيدة لدِرَاسةِ الاختلاف في ثبوت الصّحبة؛ إلا أن في الموضوع الأخير بعض العوز والنقص العلمي حيث ذكر الباحث ترتيب كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، ولم يذكر منهج الحافظ في تمييز وتعيين الصّحابة وهو موضوع الدراسة أصلا، والتثمين لعمل الباحث في الموضوع الخامس من حيث معالجة ودراسة المسائل الخاصة بالاختلاف في ثبوت الصُّحبة.

نطاق البحث:

سوف أُحَاول في هذه الدِّراسة ذكر ما خالف فيه نقاد الحديث الإمام ابن حِبَّان في ثبوت صُـحبة من ذكرهم بلا تردد في الصّـحابة بكتابه الثّقات من رواة الكتب السّـتة، بخلاف من ذكرهم في الصّـحابة مرة، وفي التَّابعين مرة أخرى، فليس ذلك من حدود البحث، ثم أذكر أقوال النقاد الذين خَالفوه في عدم ثبوت الصّـحبة لهؤلاء الرُّواة، وأذكر مسـوغات الخلاف وأحاول جاهدًا الترجيح بين قول ابن حِبَّان والنقاد بالحياد العلمي البحت؛ ولِذَا قمتُ بذكر قرائن النقاد في عدم ثبوت الصُّـحبة لهؤلاء الرُّواة، وكان غرضـي من إيراد ذلك تحقيق حالة الرُّواة الذين لم تثبت صحبتهم على الرّاجح من أقوال أهل الحديث؛ لما فيه من الحكم بدقة على مراسـيل الأحاديث، ويُرفع بذلك كل لبس أو غموض، وأرجو من الله أن يكون ذلك السبيل ممَّا يُقَرِّبَ المستعصي، ويَفْتَحَ المستغلق، ويَجْمَعَ المتفرق البعيد.

منهج البحث:

قد سلكتُ في تكوين هذه الدِّراسة المنهج الاستقرائي المقارن، والمنهج التَّطبيقي النقدي:

فالأول: يكون بجمع وفحص المادة العلمية للدراسة المتمثلة في تراجم الرُّواة الذين ذكرهم الإمام ابن حبان بكتابه الثقات في طبقة الصـحابة بلا تردد، وخالفه النقاد في ذلك، كما هو محدد في نطاق البحث.

والثاني: في استعمال الوصف التَّحليلي، والتَّوثيق العلمي للنُّصُوص واستخدام الطرق العلمية للوصول إلى النتائج المرجوة من الدِّراسة، فاتبعت المنهج التالي:

أولا: الجانب النظري:

١ – قمتُ بتأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين والتي تدور حول الوقائع التَّاريخية التي حفت أولئك الرُّواة سواء كان ذلك يرجع للنسب أو للسماع أو للرؤية أو حضور الغزوات، أو شهادات العدول أو الإدراك لزمن النّبوة وغير ذلك من الأسباب القاضية بإثبات الصُّحبة للرّاوي أو نفيها عنه.

٢– ذكرتُ أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة فمنها: ما يرجع لاختلافهم في مفهوم تعريف الصحابي عندهم، أو لعدم ثبوت الرّواية المصرح بها بصحبة الرَّواي، أو لوقوع الخطأ والوهم في بعض المصنفات التي اعتنت بجمع الصّحابة، وغيرها من الأسباب.

٣ – بينتُ أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة، مما يترتب عليه ثبوت الصّحبة أو نفيها، والذي يعدُّ من الأحكام التي يتوقف عليها قبول الحديث أو رده، ومعرفة الموصول من المرسل.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

١– ذكرتُ الرُّواة الذين ذكرهم ابن حبان بلا تردد في الصّحابة بكتابه **الثّقات** من رواة الكتب السّتة، وتطابق عليهم المذكور في نطاق البحث، مرتبين على حروف المعجم.

٢– تأسَّيتُ بالحافظَين المزّي وابن حجر فوضعتُ الرقم على أول ترجمة الرَّاوي، إشارة إلى من أخرج حديثه من أصحاب الكتب السِّتّة. فالبخاري (خ) ، والبخاري في التعليقات (خت)، ولمسلم (م) ، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ت)، وللترمذي في الشمائل (تم)، وللنَّسائي (الصغرى أو الكبرى) (س)، ولابن ماجه (ق)، وإذا اجتمعت فالرقم (ع) وقد ذكر الحافظ

المزيُّ، وكذا الحافظ ابن حجر في التهذيب مَنْ رَوَى لهم النَّسائي باعتبار السنن الكبرى أو الصغرى.

٣- الابتداء باسم الرَّاوي واسم أبيه، وكُنْيته أو اللقب، ثم أذكر نص كلام الإمام ابن حبان في كتاب الثقات في إثبات الصّحبة للرَّواي، ثم أذكر أقوال من خالفه من نقاد الحديث ودراسة ذلك وتحليله.

٤- بيان الخلاف بين أهل الحديث في صُحبة الرَّاوي، مع ذكر الأدلة التَّاريخية ومناقشة الخلاف وترجيح الصَّواب من الأقوال بالحياد العلمي البحت للوصول لنتائج البحث.

خطة البحث:

مقدمة وفيها: أهمية البحث ومشكلته، والدراسات السابقة، نطاق البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين.

المطلب الثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة.

المطلب الثالث: أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: الرُّواة الذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه النقاد، وعددهم سَبْعَةَ عَشَرَ راوٍ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين.

لم تَذكر المصَادر التَّاريخية التي قامت بجمع الرُّواة من الصّحابة ﷺ توصيفًا لقرائن إثبات الصُّحبة على وجه التَّأصيل؛ وإنما كان مجرد ذكر للتَّعاريف التي ذهب إليها أهل الحديث لحد الصَّحابي وذِكْرُ الخلاف بينهم في تلك التعاريف، والنَّاظر المتأمل حقيقة في قرائن ثبوت الصُّحبة يجد أنها متعددةٌ، فبعضُها مُتَفَقٌ عليه بين العلماء والآخر مُختَلَف فيه؛ فأما المتفق عليه: كمن ثبتت صحبته بنص صحيحٍ صريحٍ بالرّواية عن النَّبي ﷺ، أو السماع منه أو شهود غزوةً مع النَّبي ﷺ، أو من ذُكِر في الصّحابة وثبتت صحبته بقرينة تاريخ ولادته في زمن النَّبيﷺ، أو بثبوت النسب لقريش أو ثقيفٍ أو الأنصار ممن كان بمكةَ أو الطَّائف أو المدينة في حدود سنة عشر من الهجرة، قَالَ ابْنُ عَبْدُ البر في الاستيعاب: "لم يَبْق عَربيٌّ بعد حُنَينٍ والطَّائف إلا أَسلَم، منهم من قدم عَلَى النَّبِيّ -ﷺ- ، ومنهم من لم يَقْدم عَلَيْهِ ﷺ، وَقَنَعَ بِما آتَاه بِهِ وَافِدُ قَوْمِهِ مِنَ الدِّين عَنِ النَّبِيّ -ﷺ- ".(١)

أو كثبوت الإسلام والمعاصرة الممكنة لرؤية النَّبي ﷺ في حدود القرن الأول الهجري، أو بثبوت إدراكه لزمن النّبوة بتاريخ الوفاة في حدود المائة الأولى من الهجرة مع قرينةٍ تُثبت اللقاء، قال الحافظ ابن حجر: "وقد تقرّر عند أهل الحديث أنه لم يبق أحدٌ من النّاس على رَأسِ المائة مِن يَومِ ما قَالَ النَّبي -ﷺ- قبل وفاته بشهر: «أَرَأَيْتكُمْ لَيْلَتكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ

(١) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ، ٤/ ١٦٣٨.

مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ» [1]، فكان آخر من ضُبِطت وَفَاتُه ممّن رأى النَّبي -ﷺ- أبو الطُّفَيل عَامر بن واثلة، واخْتُلِفَ في سَنةِ وَفَاته، فأنهى ما قيل فيها سَنَة عَشر ومائة، وذلك عند تكملة المائة سواء، فظهر أن قول من قال في الرّواية المذكورة: إنّه أدرك أصحاب النَّبيّ -ﷺ- وهو الصواب، والله أعلم".[2]، أو بشهادةِ قومِهِ له بالصُّحبة وغير ذلك من القرائن، التي تثبت صُحبة الرَّاوي على الرَّاجح.

وأما المختلف فيه: كإدراك الرَّاوي زمن الجاهلية والإسلام ولا يُعْلم متى أسلم لاحتمال كونه تابعيًا مخضرمًا، وكذا الاختلاف في صحبة الأب أو بصغر سنه في زمن النّبُوة، أو بسبب الخلاف الواقع في تاريخ ولادة الرَّاوي، وكذا الاختلاف في تاريخ وفاته، أو الخلاف في ذكر اسمه ضمن المعدودين في الصحابة في مصنفات الرّجال، أو كونه ممن استشهد باليمامة ولا يُعلم أنَّه من سكان مكة أو المدينة، أو من استعمله أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب ﷺ، ولا يعلم أنَّه من أهل المدينة، قال الحافظ علاء الدين مُغْلَطَايْ في ترجمة عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي :"استعمله عُمر ﷺ على السُّوْق، ومن يصلح أن يستعمله عُمر ﷺ يكون صحابيا إذا كان مدنيًا، لأنَّ الفاروق مات بعد وفاة سيدنا رسول الله ﷺ بنحو ثلاث عشرةَ سنة، فدل على أنَّه كان كبيرًا في حياة سيدنا رسول الله ﷺ؛ لأنَّ عُمر لا نعلمه

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٠ ه، ٤/ ١٩٦٥، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ قَوْلِهِ: «لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ...، حديث (٢٥٣٧).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ ه، ٣/ ٢٤٣.

يُولي شبابًا".[١]، أو من شهد الفتوح في عهد أَبِي بَكْرٍ أو عُمر ﷺ، فيحتمل كونه صحابيًا، وذكر الحافظ ابن حجر الخلاف في صحبة جبير بن حيَّة الثقفي في **الإصابة** فقال: "ثبت في صحيح البخاريّ أنه شـهد الفتوح في عهد عمر. وأخرج البخاريّ الحديث بذلك من رواية زائدة بن زياد بن جبير عنه، ولم أر من ذكر جبيرا في الصّحابة، وهو من شـرطهم، لأنَّ ثقيفًا لم يبق منهم في عهدِ النَّبيّ ﷺ ممّن كان مَوْجُودًا أحد إلا أسـلم وشـهد حجة الوداع".[٢]، وخلاصـة ذلك أنَّ قرائن إثبات الصُّـحبة تدور حول الوقائع التَّاريخية التي حفت أولئك الرُّواة سـواء كان ذلك يرجع للنسـب أو للسـماع أو للرؤية أو حضـور الغزوات، أو شـهادات العدول أو الإدراك لزمن النّبوة وغير ذلك من الأسـباب القاضـية بإثبات الصُّـحبة للرّاوي أو نفيها عنه، وهذا ما يَقُودنا لدراسة أهم أسباب الاختلاف في تعيين الصَّحابة رضوان الله عليهم.

المطلب الثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة.

لقد أهتم أهل الحديث في النصـف الثاني من القرن الرابع الهجري بإفراد مصـنفات خاصـة بمن وُصِـفَ من رُوَاة الحديث بالصُّـحبة، فكان من أوائل من صـنف في الصّـحابة الحافظ أبو على سـعيد بن عثمان بن السـكن (ت:٣٥٣) صـنف كتابه **الصّـحابة**، ومن قبله صنف البرديجي (ت: ٣٠١ هـــ) كتابه **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة**، وكذا صنف أبو القاسم البغوي (ت:٣١٧هــ) كتابه **معجم الصحابة**، ثم تتابع جمع كبير من العلماء في جمع أسـماء الصّـحابة ﷺ في مصـنفات مُفْرَدة، ومن البديهي أن تظهر بعض الأوهام في تلك المصـنفات كأي عمل بشـري فطري؛ فقيض الله ثلة من نقاد المحدثين فقاموا بتتبع الأوهام

(١) علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ، أبو الفضـل (ت: ٧٦٢ هـــ)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١/ ٣٦٨ ترجمة (٥٩٣).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ١/ ٥٧٠، ترجمة (١٠٩٢).

وصـــنفوا في علم مُكَمّلٍ لتلك الجهود وهو ما ظهر في أواخر القرن السَّـــابع تحت مســـمى: **"المختلف فيه من الصّحابة"**؛ فكان أول من صنف فيه الحافظ الحسن بن محمد بن حَيْدر العَدَويّ الصَّــغَانيّ (ت: ٦٥٠ هــــ) صــنف كتابه **علقة العجلان**، وهو في عداد المفقود من التراث الحديثي على عظيم فائدته، بيد أنَّ النَّاظر في اختلاف العلماء في إثبات الصُّــحبة للرّواي يرجع لاختلافهم في مفهوم تعريف الصــحابي عندهم؛ ويُعد ذلك من أهم أســباب الاختلاف في تعيين الصَّــحابة ﭫ، فكان اختلافهم على طرفي نقيض وَوَسَطٍ: فمنهم من اعتبر الصّــحابي كُلّ من رَأَي النَّبيّ ﷺ مُسْــلِمًا وثَبَتَ لَهُ طول صُــحبته، ومنهم من توســع فجعل الصّــحابي كل من عاصــر النَّبيّ ﷺ مســلمًا وإن لم يَرَه ﷺ، وأما المتوســط في ذلك فجعل الصّــحابي من رأى النَّبيَّ ﷺ مؤمنا به، ومات على الإســلام، وقد جمع الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة بين التعاريف التي توافق عليها المحققين من أهل الحديث أمثال الإمام أحمد والبخاري وعلى بن المديني وغيرهم، فقال: **"**وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك الصحابيّ: من لقي النَّبيّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإســلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالســته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يُجَالسه ﷺ، ومن لم يَرَهُ لِعَارضٍ كالعمى".[1]

وكان من أبرز الأســباب التي أدت لحدوث الاختلاف في ثبوت الصُّــحبة عدم ثبوت الرِّواية عن النَّبيّ ﷺ، كمن له رِوَاية واحدة مصرح فيها بالسماع ولم تثبت، أو كرواية التّابعي الغير معروف لدى المحدثين بشــهادة الصُّــحبة لرجل، أو كرواية حديث ليس فيه دلالة على صُحبة الرَّاوي المراد إثبات صُحبته وغير ذلك من أسباب عدم صحة الرّواية، ونحسب أنَّ

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ١/ ١٥٨.

من الواجب أن نضيف سببًا آخر للاختلاف في ثبوت الصُّحبة وهو وقوع الخطأ والوهم في بعض المصنفات التي اعتنت بجمع الصّحابة وأشار إلى هذا السبب الحافظ ابن حجر في الإصابة فقال: "فجمع عزّ الدّين ابن الأثير كتابًا حافلا سماه "أسد الغابة" جمع فيه كثيرًا من التّصانيف المتقدمة، إلا أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابيًا بهم، وأغفل كثيرًا من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم".[١]

قلتُ: من خلال هذا التّطواف يظهر لنا بوضوح أسباب الخلاف في تعيين بعض الصَّحابة إجمالا مما يوكد أنَّ إثبات الصّحبة عند وجود الدلالات والقرائن المثبتة لها مقدم على نفيه ولابد؛ وذلك لما عند الثابت لها من زيادة علم على النّافي، وحينئذ يلزم على النّافي لها أن تكون لديه حُجَة دَامغة لإبطال قول المثبتين وإلا رَجَعَ النّافي بِخُفَّيْ حُنَيْن.

المطلب الثالث: أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة.

لا يشك أحدٌ في قيمة الترجيح بين أقوال أهل العلم عند اختلافهم في صُحبة الرّاوي؛ لما يحوي هذا الباب من علمٍ بالغ الأهمية ويترتب عليه ثبوت الصّحبة أو نفيها، والذي يعدُّ من الأحكام التي يتوقف عليها قبول الحديث أو رده، ومعرفة الموصول من المرسل، فإذا قال أحد علماء الحديث وأهل الخبرة منهم بصُحبة رجل للنَّبي ﷺ فيكون ذلك مقبولاً، لأنّ الظاهر أنه لا يطلق ذلك إلا بعد ثبوت صحبته عنده، ولا نقبل هذه الشهادة إلا من ذوي الخبرة والعلم بأحوال الرجال والتاريخ والبلدان، وقد ذكر ابن حزم الأندلسي هذه الحقيقة بتفصيل غاية في الحسن فقال: "وكل من روى عَن صَاحب وَلم يسمه فإن كَانَ ذَلِك الرَّاوِي مِمَّن لَا يجهل صِحَة قَول مدعي الصّحبة من بُطْلَانه فَهُوَ خبر مُسْند تقوم بِهِ حجَّة لِأَن جَمِيع الصَّحَابَة عدُول، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿للْفُقَرَاء الْمُهَاجِرين الَّذين أخرجُوا من دِيَارهمْ وَأَمْوَالهمْ

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ١/ ١٥٤.

يَبْتَغُونَ فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله وَرَسُوله أُولَئِكَ هم الصادقون وَالَّذين تبوؤوا الدَّار وَالْإِيمَان من قبلهم يحبونَ من هَاجر إِلَيْهِم وَلَا يَجدونَ فِي صُدُورهمْ حَاجَة مِمَّا أُوتُوا ويؤثرون على أنفسهم وَلَو كَانَ بهم خصَاصَة وَمن يُوقَ شح نَفسه فَأُولَئِك هم المفلحون﴾، فَشهد الله تَعَالَى لجَمِيع الْمُهَاجِرين والأنصار بِالصّدقِ والفلاح فقد تَيَقنا عدالتهم، وان كَانَ الرَّاوِي مِمَّن يُمكن أن يجهل صِحَة قَول مدعي الصُّحْبَة فَهُوَ حَدِيث مُرْسل إذ لَا يُؤمن فَاسق من النَّاس أن يَدعِي لمن لَا يعرف الصّحابة أَنه صَاحب وَهُوَ كَاذِب فِي ذَلِك فَأَما اذا روى الرَّاوِي الثِّقَة عَن بعض أَزوَاج النَّبِي -ﷺ- خَبرا فَهُوَ حجه لِأَنَّهُنَّ لَا يُمكن أن يخفين عَن أُحْدُ من أهل التَّمْيِيز فِي ذَلِك الْوَقْت".(١)

فإذا عُلم ذلك ظهر أنَّ علماء الحديث قد أعملوا قرائحهم لضبط معايير إثبات الصَّحبة فمنها على سبيل المثال: إذا ثبتت الصُّحبة لمن رَأَى النَّبيَّ ﷺ؛ ولكنَّه روى عنه بواسطة، ولم يصح له سماع منه مباشرةً سواء كان كبيرًا أو صغيرًا مميزًا في زمن النبوة، فالرَّاجحُ إلحاقها بمراسيل الصّحابة وهي باتفاق جمهور أهل الحديث موصولة، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "فَيَكُونُ مِنْ مُرْسَلِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ مَحْكُومٌ بِوَصْلِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ" (٢)، بخلاف من أدرك النَّبي أو عاصره ولم تثبت له رؤية أو لقاء، أو لوجود مخالفة للحقائق التّاريخية أو عدم لقاء الرَّاوي عن النَّبيﷺ، أحد من الصحابة أو غير ذلك من القرائن، فالرَّاجح عدم ثبوت الصحبة له، وكذا كل من ذُكر في الصّحابة من غير دليل صحيح على إثبات الصُّحبة له من

(١) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦ هـ)، النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ، ص ٥٣.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ، ١/ ١٩.

رواية أو وفادة وغيرهما من قرائن إثبات الصُّحبة لا يعتبر عند النقاد صحابيًا وكل هذه المعايير هي من أهم وأدق مسائل الترجيح عند النقاد، ولعل قائلاً يقول: ما الفائدة العملية والأثر الواقعي من هذا الترجيح، والجواب أنَّ مدار حديث رسول الله ﷺ على الصّحابة؛ فإذا لم يكن الرّاوي محل الدراسة صحابيًا صار الحديث مرسلا وهو من أنواع الحديث الضعيف ولا تقوم به حجة في العقائد والأحكام، إلا إذا أتحف بقرائن تقويه حتى يكون صالحا للاستشهاد به والعمل بمقتضاه، فتبين بذلك أنّ الترجيح بين أقوال أهل الحديث في هذا الجانب ينبني عليه أحكام مهمة عظيمة الجدوى في علم الحديث والشريعة الإسلامية؛ وممّا قد يترتب عليه صحة الأحكام أو فسادها.



المبحث الثاني

الدّراسة التّطبيقية

الرُّواة الذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه النقاد أبجديًا، وعددهم سَبْعَةَ عَشَرَ راوٍ

حرف الثاء:

١ – (د س) ثَعْلَبَة بن زَهْدَم الْحَنْظَلِي، قال ابن حبان في الثقات: "الْيَرْبُوعي من تَمِيم قدم على النَّبِي – ﷺ – وافدا وَهُوَ الَّذِي كَانَ مَعَ سعيد بن الْعَاصِ بطبرستان حَيْثُ سَأَلَهُمْ عَن صَلَاة الْخَوْف سمع النَّبِي – ﷺ – يَقُول: « ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمّكَ وأَبَاكَ وأُخْتُك وأَخَاكَ » [(١)]، وذكره البغوي في الصحابة واستدل بالرّواية التي ذكرها ابن حبان [(٢)]، وتابعهما ابن الأثير في أُسد الغابة [(٣)]، وجماعة يطول تعدادهم، وخالفهم البُخَاري في التَّاريخ الكبير فقال: "سَمِعَ أبا مَسعُود الأنصاريّ، وحُذيفة، رَوى عَنْهُ أَشعث بن سُلَيم، وَقَالَ الثَّوريّ: لهُ صُحبةٌ وَلا يصح،

(١) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ، (٣/ ٤٦)، برقم (١٥٦)، وأخرجه النسائي (ت: ٣٠٣ هـ) بلفظه في السنن الكبرى (٣/ ٥٠) برقم (٢٣٢٣)، وكذا في السنن الصغرى في كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ أَيَّتُهُمَا الْيَدُ الْعُلْيَا، (٥/ ٦١)، برقم (٢٥٣٢)، بإسناد صحيح.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، أبو القاسم (ت: ٣١٧ هـ)، معجم الصحابة، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١ هـ، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ١/ ٤٢٩، برقم (٢٧٢).

(٣) علي بن أبي الكرم محمد الجزري، ابن الأثير، أبو الحسن (ت: ٦٣٠ هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتب العلمية، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، ط١، ١٤١٥ هـ، ١/ ٤٦٦، برقم (٥٩٥).

حديثُه فِي الكوفِيين" [١]، وتابعه العجلي في كتابه الثقات، فقال: " كُوفِيّ تَابِعِيّ ثِقَة".[٢] ، وقال العلائي:" أخرج له النَّسائي في الدِّيات حديثًا عن النَّبي -ﷺ- ، وقيل أنه مرسل ولا صُحْبَةَ لَهُ" [٣]، وقال علاء الدين مُغْلَطَايْ في الإكمال: " قال الترمذي في التَّاريخ: أدرك النَّبيَّ -ﷺ- ، وعامة روايته عن أصحاب النَّبي -ﷺ- ".[٤]

قلتُ: وما صرح به التِّرْمِذِيُّ أنَّ عامةَ روايته عن أصحاب النَّبيِّ -ﷺ- ، هو إشارةٌ لترجيحه أنَّه تَابعيّ يروي عن الصّحابة وليس له صُحبة على الصّحيح، وأصل هذه القرينة أن النّقاد يحكمون على الرَّاوي بعدم الصّحبة لمن اشتهرت روايته عن الصّحابة دون إثبات الرّواية عن النَّبي ﷺ أو السماع منه أو اللقاء به، وذلك غاية في الدقة والحسن.

---

(١) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ٢/ ١٧٣، برقم (٢١٠١).

(٢) أحمد بن عبد الله العجلى، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، تاريخ الثقات، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٩٠، برقم (١٨٦).

(٣) صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلائِيّ، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، طبعة: عالم الكتب، بيروت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، ١٤٠٧ هـ، ص١٥٢ ، برقم (٧٨).

(٤) علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ ، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، طبعة: الفاروق الحديثة، القاهرة ، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، ط١، ١٤٢٢ هـ ، ٣/ 943 ، برقم (٨٧٨).

حرف الحاء:

٢- (د ق) حَبِيْبُ بن مَسْلَمَةَ بن مَالِكٍ القُرَشِيُّ الفِهْرِيُّ، ذكره ابن حبان في الصحابة، فقال: "سَكَنَ الشَّام مَاتَ بأَرْمِيْنِيَةَ وَقد قِيلَ بِالشَّام سنة اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعين" (١)، وجَزَمَ البُخاريُّ بصحبته في التَّاريخ الكبير، فقال: " لَهُ صُحْبَة".(٢)، وقال العلائي: "أَنْكَرَ الوَاقِدِيُّ أن يَكُونَ سَمِعَ مِن النَّبِيِّ -ﷺ- ، وقَالَ تَوفَّى النَّبِيِّ -ﷺ- ولحَبِيبٍ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً". (٣)

وأما ابْنُ مَعِينٍ فجعله في تاريخه من التَّابعين ومن بعدهم من أهل مَكةَ، فقال:" حَبِيْبُ بن مَسْلَمَةَ يَقُولُونَ لم يَسْمَع من النَّبِيِّ -ﷺ- وَأهل الشَّام يَقُولُونَ سَمِعَ حَبِيْبُ بن مَسْلَمَةَ من النَّبِيِّ -ﷺ- "(٤)، وقال أبو نعيم :"أَدْرَكَ مِنْ أَيَّامِ النَّبِيِّ -ﷺ- إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، "(٥)، وقال الذهبي في السير :" وَكَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوْكٍ ابْنَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً، وَقِيْلَ: كَانَ يُقَالُ لَهُ: حَبِيْبُ الرُّوْمِ؛ لِكَثْرَةِ دُخُوْلِهِ بِغَزْوِهِم، وَوَلِيَ أَرْمِيْنِيَةَ لِمُعَاوِيَةَ، فَمَاتَ بِهَا، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِيْنَ، وَلَهُ نِكَايَةٌ قَوِيَّةٌ فِي العَدُوِّ".(٦)

---

(١) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٨١، برقم (٢٥٩).

(٢) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٢/ ٣١٠، برقم (٢٥٨٣).

(٣) خليل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلَائِيّ، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١٥٩، برقم (١٢٢).

(٤) يحيى بن معين بن عون، البغدادي، أبو زكريا (ت: ٢٣٣ هــ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، ١٣٩٩هـ، ٣/ ١٥٢، برقم (٦٤٤).

(٥) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٢/ ٨٢٠.

(٦) محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت : ٧٤٨ هــ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، ١٤٠٥ هـ، ٣/ ١٨٨، برقم (٣٧).

قلتُ: الرّاجح أنَّ الصُّحبَةَ ثابتة له إلا أنَّهُ كان صغيرًا، ومما يُرجّحُ ذلك قرائن عدة منها ثبوت حضوره غَزْوَة تَبُوْك مع النَّبيِّ -ﷺ- ، وقرينة شهادة قومه له بالصُّحبة كما ذكرها ابن أبي حاتم في المراسيل، فقال: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ دُحَيْمٍ عَنْ سُوَيْدِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي وَهْبٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ سَأَلْتُ الْفُقَهَاءَ هَلْ كَانَت لحبيب بن مسلة صُحْبَةٌ فَلَمْ يُبَيِّنُوا ذَلِكَ قَالَ مَكْحُولُ وَسَأَلْتُ قَوْمَهُ فَأَخْبَرُونِي أَنَّهُ قَدْ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قُلْتُ لِأَبِي مَا تَقُولُ أَنْتَ قَالَ قَومُهُ أَعْلَمْ".[١]

حرف الخاء:

٣- (ق) خِدَاشُ بن سَلَامَةَ أَبُو سَلَامَةَ السُّلَمِيُّ وَقِيلَ: ابْنُ أَبِي سَلَامَةَ ، قال ابن حبان في الثقات: "لَهُ صُحْبَة إِن لم يكن خرَاش فَهُوَ آخر"[٢]، وتبعه في ذلك الذَّهبيُّ في الكاشف فقال:" خِدَاش أَبُو سَلامَة صَحَابيّ" [٣]، وخالفه البُخَاري في التَّاريخ الكبير فقال: "خِدَاش بن أبي سَلامَة، قَالَ آدَمُ: حدَّثنا شَيبان، حدَّثنا مَنصور، عَنْ عُبَيد اللهِ بن عَلِيٍّ، عَنْ عُرفُطَة السَّلَمِيِّ، عَنْ خِداش أَبِي سَلامَةَ، قَالَ النَّبِيُّ -ﷺ- ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ سَمَاعُهُ مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ- ".[٤] ، قال علاء الدين مُغْلَطَايْ: "وَأَبى ذَلكَ ابْنُ حِبَّان، فَقَالَ: له صُحبة. ولم يتردد لكنَّه سماه خرَاشا يعني

(١) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـــ)، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ ،ص(٢٨).

(٢) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ١١٣، برقم (٣٧٢).

(٣) محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـــ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ ،١/ ٣٧٢، برقم (١٣٧٩).

(٤) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـــ)، التَّاريخ الكبير، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ٣/ ٢١٨، برقم (٧٤٣).

بالراء، كذا ألفيته في نسختين أحدهما بخط أحمد بن يونس الأربلي".[1]

قلت: قال المزي في تهذيب الكمال: ويُقال: خداش أَبُو سَلامَةَ، السّلميّ، ويُقال: السَّلامِيِّ، يعد فِي الكوفيين، لَهُ عَنِ النَّبِيِّ –ﷺ– حديث واحد،" أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ".[2]، وأصل الحديث عند ابن ماجه في السنن من طريق عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بن عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي سَلَامَةَ السَّلَامِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ –ﷺ– : «أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ – ثَلَاثًا – أُوصِي امْرَأً بِأَبِيهِ، أُوصِي امْرَأً بِمَوْلَاهُ الَّذِي يَلِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ أَذًى يُؤْذِيهِ».[3]، وقول ابن حِبّان "إِن لم يكن خرَاش فَهُوَ آخر "،إشارة إلى أنَّه قد وقع في بعض الروايات خرَاشًا بالراء كما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة فقال: " ويقال ابن أبي سَلاَمَةَ وهو الّذي عند ابن السكن، ويقال ابن أبي مسلمة، ويقال أبو سَلَمَةَ السّلميّ، ويقال السّلامِي يُعَدّ في الكوفيّين، وقال ابن قانع: "رواه زائدة عن منصور، فقال خراش– يعني بالراء".[4]، والمتأمل في الخلاف يجد أن غالب المصنفين لم يثبوا له الصّحبة بخلاف صنيع ابن حبان في الثّقات، فالرّاجح أنّ خِدَاش بن أبي سَلامَة السّلمِيّ ليس له صحبة وحديثه مُرسل.

---

(١) مَغْلُطَاي بن قليج المصري، أبو عبد الله، علاء الدين (ت: ٧٦٢ هـــ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: عادل بن محمد و أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢ هـــ ، ٤ / ١٧٦، برقم (١٣٦٩).

(٢) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠ هـ، ٨/ ٢٣١، برقم (١٦٨٠).

(٣) محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (ت: ٢٧٣ هـــ)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، ٢/ ١٢٠٦، برقم (٣٦٥٧).

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٢/ ٢٢٨.

حرف الدال:

٤- (تم) **دَغْفَل بن حَنْظَلَة النَّسابة،** قال ابن حبان في الثقات: " أَدْرَكَ النَّبِيَّ -ﷺ- يروي عَنهُ الْحسن وَلم يُدْرِكهُ". [١]، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطبقات الكبرى: "دَغْفَلُ بن حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيُّ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَفَدَ عَلَى مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ لَهُ عِلْمٌ، وَرِوَايَةٌ لِلنَّسَبِ وَعِلْمًا بِهِ".[٢]، وقال البُخَارِيُّ: " وَلا يُعْرَفُ لِدَغْفَلٍ إِدْرَاكُ النَّبِيِّ ".[٣]، قال أبو نعيم الأَصْبَهَاني: " قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ رحمه الله: مَا أَرَى لَهُ صُحْبَةً" [٤]، قال العَلائيُّ:" قَالَ: أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ لا صُحْبَة لَهُ، وكذلك قال: ابْنُ عَبْدُ البَر وأَثْبَتَها لَهُ ابْن حِبَّان".[٥]، قلت: اخْتَلَفَتِ المصَادر التَّاريخية في إثبات ونفي إِدْرَاكِ دَغْفَل بن حَنْظَلَة لِزَمنِ النَّبيّ -ﷺ- ، والرَّاجح إدراكه لِزَمنِ النَّبيّ ﷺ، وَلكنه لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا كما ذكره ابنُ سعدٍ؛ وذلك لكثرة القرائن التي تدل على هذا القول، ويؤيده قَول الترمذيّ لما ذكره في كتاب الصّحابة: "لم يُذكر سماعًا، وكان في زمان النَّبِيّ -ﷺ- ".[٦]، وقَالَ عَبْد الرَّحْمَنِ بن أَبي

(١) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ١١٨، برقم (٣٩٥).

(٢) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٨ هـ ، ٧ / ١٤٠.

(٣) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٣/ ٢٥٤، برقم (٨٨٠).

(٤) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ ، ٢ / ١٠١٥.

(٥) صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلائِيّ (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١٧٣، برقم (١٧٨).

(٦) علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، إكمال تهذيب الكمال، ٤/ ٢٧٨، برقم (١٤٧٥).

حاتم: "أَخْبَرَنَا حرب بن إِسْمَاعِيلَ فيما كتب إليَّ، قَالَ: قُلتُ لأحمدَ بن حَنْبَلٍ: دغفل بن حنظلة لهُ صُحبَةٌ؟ قال: ما أَعْرِفه، قال أبو محمد - ابن أَبي حاتم - يعني ما يعرف لهُ صُحبَةٌ أم لا؟ [١]، والعجيب أنَّ الإمام الذّهبي ذكر النَّص وفسره بخلاف ما ذكر ابن أَبي حاتم ، فقال: "قال أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: ما أَعْرِفهُ، قُلتُ - الذّهبي -: يكفى في جهالة كون أحمد ما عَرِفَهُ".[٢]

حرف السين:

٥- (ت) سَعدُ بن الأَخْرَم الطَّائِيّ وَالِد الْمُغيرَة، ذكره ابن حبان في الصّحابة فقال: "سكن الْكُوفَة حَدِيثه عِنْد ابْنه".[٣]، وكذا ذكره ابن قانع في **معجم الصحابة** وساق حديثًا بإسناده مرفوعًا من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بن مُرَّةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ سَعْدِ بن الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- بِعَرَفَةَ فَأَخَذْتُ بِزِمَامِ نَاقَتِهِ قُلْتُ: نَبِّئْنِي بِعَمَلٍ يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ قَالَ: «تَعْبُدُ اللهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَحُجُّ الْبَيْتَ وَتَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَتَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا تُحِبُّ أَنْ يَأْتُوا إِلَيْكَ خَلِّ زِمَامَ النَّاقَةِ».[٤]،

---

(١) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٨٨ هـ ، ٧ / ١٤٠.

(٢) محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢ هـ ، ٢ / ٢٧، برقم (٢٦٧٥).

(٣) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ١٥٠، برقم (٤٩٩).

(٤) عبد الباقي بن قانع البغدادي، (ت: ٣٥١ هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم ، الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨ هـ ، ١ / ٢٤٩، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من طريق:" يَحْيَى بن عِيسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بن مُرَّةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بن سَعْدِ بن الْأَخْرَمِ، عَنْ أَبِيهِ... "، (٦ / =

وخالفهما جماعة منهم البُخَاريُّ وأبو حاتم ومسلم، وقال العجلي في الثقات:"

كوفى تَابِعِيّ ثِقَة وَمن أَصْحَاب عبد الله". [١]، وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة:" ولسعدٍ رواية عن ابن مسعود عند التّرمذي وغيره، وقد ذكره البُخَاريّ وأبو حاتم في التّابعين. واسم عمه عبد الله. قال أبو أحمد العسكريّ: وأما البُخَاريّ فقال: إنما هذا الحديث عن مغيرة بن عبد الله اليشكريّ، وأخرج عن عثمان ابن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش، فقال فيه: عن المغيرة ابن عبد الله اليشكريّ عن أبيه. والله أعلم بالصّواب".[٢]

قلتُ: أشار البُخَاريُّ في ترجمة عَبْد الله اليشكري والد مغيرة إلى عِلّة الرّواية التي استند إليها ابن قانع في معجم الصحابة لإثبات صحبة سعد بن الأخرم الطَّائِي؛ بأنَّ الحديث أصله من طريق عن الأعمش عَنْ عَمْرو ابْن المرة عَنِ المغيرة بن عبد الله اليشكريّ عن أبيه، وليس من طريق الْمُغِيرَةِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ [٣]، وهذا مما رجح كون سعد بن الأخرم الطَّائِي وَالِد الْمُغيرَة تابعيًا، بالإضافة إلى ما ثبت من روايته عن ابن مسعودٍ ﷺكما ذكره الحافظ ابن حجر سالفًا.

٦- (م د س ق) سِنَانُ بن سَلَمَةَ بن الْمُحَبِّقِ الْهُذَلِيُّ، ذكره ابن حبان في الصّحابة فقال: " سَمَّاهُ النَّبِي - ﷺ - الله عَلَيْهِ وَسلم سِنَانًا كنيته أَبُو عَبْد الرَّحْمَن عداده فِي أهل الْبَصْرَة ".[٤]، قال ابن

---

٤٩)، برقم (٥٤٧٨)، وإسناد ضعيف لأجل يَحْيَى بن عِيسَى قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٣): "قال: يحيى بن معين : ضعيف"، وقال النسائي:" ليس بالقوى ".

(١) أحمد بن عبد الله العجلى، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ) ، تاريخ الثقات، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ، ص١٧٨، برقم(٥١٥).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣/ ٣٩.

(٣) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٥/ ٣٨، برقم (٦٦).

(٤) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ١٧٨، برقم (٥٨٣).

أبي حاتم في المراسيل :" سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَن سِنَانِ بن سَلَمَةَ بن الْمُحَبَّق هَلْ لَهُ صُحْبَةٌ فَقَالَ لَا وَلَكِنَّهُ وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ -ﷺ- ".[1]، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة[2]، وكذا ذكره العجليُّ في الثقات، فقال: "بصريّ تابعيّ ثقة".[3]، قلتُ: الصّحيح الرّاجح أنَّ له رؤية ولم يسمع من النَّبِيِّ -ﷺ- شيئًا، ولم تثبت صُحبتُهُ على ما ذكرته غالب المصادر التّاريخية من المصنفين في الصّحابة.

حرف الضاد:

٧- (س) **الضَّحَّاكُ بن قَيْسِ بن خَالِدٍ الفِهْرِيُّ**، ذكره ابن حبان في الصّحابة فقال: " أَخُو فَاطِمَة بنت قيس الْقرشِي قُتِلَ بِالشَّام بعد موت يزِيد بن مُعَاوِيَة سَنَةَ خَمْس وَسِتِّينَ".[4]، وقَالَ البُخَاريّ في التّاريخ الكبير:" له صُحبَةٌ " [5]، قال ابن عبد البر في الاستيعاب:" أخو فاطمة بنت قيس، وكان أصغر سنًا منها. يقَالُ: إنه ولد قبل وفاة النَّبِيِّ -ﷺ- بسبع سنين ونحوها، وينفون سماعه من النَّبِيِّ -ﷺ- . والله أعلم"[6]، وقال علاء الدين مُغْلَطَايْ في الإنابة: "وفي

(١) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ، ص(٦٧).

(٢) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى،٧/ ٢١٢.

(٣) أحمد بن عبد الله العجلى الكوفى، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، الثقات، دار الباز، ط١، ١٤٠٥ هـ، ٢٠٨/١.

(٤) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ١٩٩، برقم (٦٧٣).

(٥) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٤/ ٣٣٢، برقم (٣٠١٨).

(٦) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٤٤.

كتاب ابن منده: قيل: لا صُحْبة لُهُ، ولا يَصح سماعه من النَّبيِّ -ﷺ- "[١]، قلتُ: والرّاجح أنَّه صَحَابيٌّ صَغير رأي وسمع من النَّبيِّ -ﷺ-، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة:" وروى له النّسائيّ حديثا صحيح الإسناد من رواية الزّهريّ، عن محمد بن سويد الفهري، عنه، واستبعد بعضهم صحة سماعه من النّبي -ﷺ-، ولا بُعْدَ فيه، فإن أقلّ ما قيل في سِنّهِ عند موت النّبيّ -ﷺ- أَنَّهُ كَانَ ابْنُ ثمَانِ سِنِين".[٢]

حرف العين:

٨- (ت) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزَنِيُّ، ذكره ابن حبان في الصّحابة، فقال: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزَنِيُّ سكن الشَّام حَدِيثه عِنْد أَهلهَا".[٣]، وذكره ابن سعدٍ في الطبقات فقال: "وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-، نَزَلَ الشَّامَ".[٤]، قَالَ ابن عبد البر:" وحَديثُهُ مُنقَطِع الإسناد مُرسَل، لا تَثْبت أحاديثه، ولا تَصح صُحبته"[٥]؛ ولكنَّ البُخَاريَّ أثبت له سماعًا من النَّبيّ ﷺ، فقال في التّاريخ الكبير:" عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرَة، قَالَ النَّبيُّ -ﷺ- لِمُعاوِيَةَ: «اللَّهمَّ اجعَلهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، واهدِهِ واهدِ بِهِ»، وقَالَ عَبداللهِ: عَنْ مَروان، عَنْ سَعِيد،

---

(١) علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ (ت: ٣٢٧ هـ)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: جماعة بإشراف محمد عوض المنقُوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ،١/ ٢٩٧، برقم (٤٦٣).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣/ ٣٨٨.

(٣) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثّقات،٣/ ٢٥٢، برقم (٨٢٥).

(٤) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى،٧/ ٤١٧.

(٥) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٤٤.

عَنْ رَبِيعَةَ، سَــمِعَ عَبد الرَّحمَن، سَــمِعَ النَّبِيَّ -ﷺ- ، مِثْلَهُ".[١]، وتابع البُخَاريّ جمعًا ممّن صــنف في الرجال والصَّــحابة وعلى رأســهم أبو حاتم وابن الســكن، كما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصـابة فقال:" قَالَ أَبُو حَاتمٍ وابْنُ السكن: لَهُ صُحبة، ذكره البُخَاريُّ، وابن سعد، وابن البرقي، وابن حبان، وعبد الصمد بن سعيد في الصحابة. وذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من الصحابة الذين نزلوا حمص، وكان اختارها".[٢]

قلتُ: قد تَتبعتُ الخلاف وأقوال النقاد في صُحبة عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزَنِيّ ، فوجدتُ أنَّ غالبَ من صَنْف في الصّحابة قد عَده فيهم إلا ابن عبد البر فقد نفى صُحبته؛ لأنَّ مروياته لم تصح عنده، وقد أشار البُخَاريُّ إلى سماعه من النَّبيّ ﷺ ومثله لا يُثبت السماع إلا بعد التَّحري الحثيث؛ فرَجَحَ ثبوت صُحبته كما ذهب إليه ابن حبان في كتابه الثّقات.

٩- (س) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن زَيْدِ بن الخَطَّابِ، ذكره ابن حبان في الصّــحابة فقال:" ابن أخي عُمَر بن الخَطَّابِ ولد ســـنة هَاجر رَسُــول اللهِ -ﷺ- إِلَى الْمَدِينَة وَتوفى أَيَّام الزبير وَهُوَ بن سِتّ وَسِتِّينَ سنة ".[٣]، وتبعه ابن عبد البر في الاستيعاب [٤]، لكن خالفهما ابن سعد فجعله في

(١) محمد بن إسـماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـــ)، التَّاريخ الكبير، ٥/ ٢٤٠، برقم (٧٩١)، وأخرجه الإمام أحمد في المســند (٣١ / ٥٦٨)، برقم (١٩٢٤٩)، وكذا أحرجه الترمذي في ســننه ، أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ ، بَابُ مَنَاقِبِ مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ (٥/ ٦٨٧) برقم (٣٨٤٢)، بإسناد صحيح.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤/ ٢٨٧.

(٣) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٢٤٩، برقم (٨١٧).

(٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٣٣.

الطبقة الأولى من التَّابعين [١]، وتابعه البُخاري [٢]، وابن أبي حاتم [٣]، وجماعة، قلتُ: ولم أجد حقيقة القرائن التي استند لها كل من خالف ابن حبان في إثبات صُحبة عَبْد الرَّحْمَنِ بن زَيْدِ بن الخَطَّابِ؛ ولاسيما أنَّه قد ولد في سنة الهجرة، وقَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بإِحْدَى عَشْرَ سَنَةً على قول أصحاب السير، وتُوُفِّيَ النّبِيَّ -ﷺ- - بِأَبِي هو وأمّيّ -، يَوْمَ الِاثْنَيْنِ لِثِنْتَيْ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَبِيعِ الْأَوّلِ سَنَةَ إحْدَى عَشْرَةَ. [٤]

١٠- (ت) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، ذكره ابن حبان في الثقات فقال: "لَهُ صُحْبَة".[٥]، و كذا ذكره البَغوي في معجم الصحابة واستدل بروايةٍ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: بينا نحن عند مَكْحُولٍ إذ مر بنا خَالِدُ بن اللَّجْلَاجُ فَسَلَّمَ عَلَى مَكْحُولٍ، فَقَالَ لَهُ مَكْحُولُ: يَا أَبَا إِبْرَاهِيم: حَدثَنَا حَدِيثَ عَبْد الرَّحْمَنِ ابن عَائِشٍ الْحَضْرَمِيّ ؟ فقال: نعم، سمعتُ عَبْد الرَّحْمَن بن عَائِشٍ الْحَضْرَمِيّ يقول: سمعت رسول الله -ﷺ- ، يقول: "رَأَيتُ رَبِّي ﷻ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلَأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا... الحديث "، وفي آخره: قَالَ مَكْحُولُ: مَا رَأَيتُ

---

(١) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى،٧/ ٣٧.

(٢) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٥/ ٢٨٤، برقم (٩٢٠).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٢٧١ هـ، ٥ / ٢٣٣، برقم (١١٠٦).

(٤) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي (المتوفى: ٢٠٧ هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، طبعة: دار الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ، ١ / ٧.

(٥) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثّقات،٣/ ٢٥٥، برقم (٨٣٨).

أَحَدًا أَعْلَمَ بِهَذا الحديث من هَذَا الرَّجُل.[١]

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: " سَمعتُ أَبِي يَقَولُ: أخطأ مَنْ قَالَ لَهُ صُحبة هو عندي تَابِعي".[٢]، تابعه ابن عبد البر في الاستيعاب فقال: "يُعَد في أهل الشام يختلفون في حديثه، رَوَىَ عنه خَالَد بن اللَّجْلَاج، وأَبُو سَلام الحَبَشِيُّ، لا تصحّ له صحبة، لأنَّ حديثه مضطرب، رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن خَالِد ابن اللَّجْلَاج، عن عَبْد الرَّحْمَن بن عَائِشٍ، قَالَ: سمعتُ رَسُول اللهِ - ﷺ - ، ولم يقل فيه سمعتُ النَّبيّ - ﷺ - غير الوليد بن مسلم. ورواه الأَوْزَاعِيُّ وصَدَقَةُ بن خَالِدٍ، عن ابْنِ جَابِرٍ، عن خَالِدٍ عن عَبْد الرَّحْمَن بن عَائِشٍ، عن النَّبيّ - ﷺ - ، ولم يقولا سَمعتُ النَّبيّ - ﷺ - . وقد رواه ابْنُ جَابِرٍ أيضا عن أَبي سَلام عن عَبْد الرَّحْمَن بن عَائِشٍ، عن النَّبيّ - ﷺ - . ورواه يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سَلام ممطور الحَبَشِيّ، عن عَبْد الرَّحْمَن بن عَائِشٍ، عن مَالِكِ بن يُخَامِرَ ، عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ، وهذا هو الصحيح عندهم. قاله البُخَاريّ وغيره".[٣]، وتابعهما الخطيب البغدادي فقال:" أَثْبَتَ لَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ صُحْبَةٌ، وَلا يَثْبُتُ ذَلِكَ، رَوَى عَنْهُ خَالِدُ بن اللَّجْلاجِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ

---

(١) عبد الله بن عبد العزيز البغوي، أبو القاسم (ت: ٣١٧ هـ)، معجم الصحابة، ٤/ ٤٦٣، برقم (١٩٢٤)، وأخرجه أحمد في المسند، (٢٧/ ١٧١)، برقم (١٦٦٢١)، وكذا الترمذي في السنن، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ ص، أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، (٥/ ٣٦٨)، برقم (٣٢٣٥)، وأعله الترمذي بقوله :" وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ" ورجح عدم سـماع عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عَائِشٍ هذا الحديث مِنَ النَّبِيِّ ‘؛ لكنَّ الحديث له بعض طرق عن ابن عباس جيدة ومقبولة فهي تشهد لحديثه وتقوية.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـــ)، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٦٢، برقم (١٢٤٠).

(٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٣٨.

الرَّحْمَنِ بن عَائِشٍ الْحَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- ذَاتَ غَدَاةٍ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا رَأَيْتُكَ أَسْفَرَ وَجْهًا مِنْكَ الْغَدَاةَ، قَالَ: " وَمَا لِي وَقَدْ تَبَدَّى لِي رَبِّي تَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ... الحديث.(١)

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: "قال ابن حبّان: له صُحبة. وقال البُخَاريُّ: له حديث واحد، إلا أنهم مضطربون فيه، وقال ابن السكن: يقال له صُحبة". (٢)، ثم نَاقَشَ الحافظ ابن حجر الخلاف وأورد الرِّوايات والمتابعات مما يدل على الاختلاف الشديد والاضطراب في الحديث كما أشار إليه أبو نعيم في معرفة الصحابة فقال:" يُعَدُّ فِي الشَّامِيِّينَ، مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَتِهِ، وَفِي سَنَدِ حَدِيثِهِ".(٣)

قلتُ: وخلاصة ذلك أنَّ حَدِيثَهُ مضطربٌ ولا تثبت به الصُّحبة؛ وفي حقيقة الأمر ليس كل اضطراب في إسناد الحديث يُعِلّه؛ وإنما شدة الخلاف وتعذر الجمع بين المرويَّات؛ ممَّا جَعَلَ الترمذيّ وغيره من النقاد ينفون سماعه من النَّبيّ ﷺ، ولا توجد قرائن تثبت له الصُّحبة إلا هذا الحديث فالرّاجح عدم ثبوت الصّحبة لَهُ، والله أعلم.

١١- (خ م) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مُطِيعِ بن الأَسْود القُرَشِيّ، ذكره ابن حبان في الثقات فقال:" أَخُو عَبْد الله ابْن مُطِيع لَهُ صُحْبَة ".(٤)؛ ولكن ابن سعد خالفه فجعله في التّابعين (٥)، وتابعه

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت: ٤٦٣ هـ)، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق: سُكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٥ م ، ص ٣٠٢.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤/ ٢٧٠.

(٣) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٤/ ١٨٦٢.

(٤) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٢٥٢، برقم (٨٢٩).

(٥) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى،٥/ ١١٤.

أبو نعيم في معرفة الصحابة، فَقَالَ: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مُطِيعٍ عِدَادُهُ فِي التَّابِعِينَ، رِوَايَتُهُ عَنْ نَوْفَلِ بن مُعَاوِيَةَ، فَوَهِمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مُطِيعِ ابْنِ نَوْفَلِ بن مُعَاوِيَةَ".[(١)]، قلتُ: والرَّاجح أنَّ لَهُ صُحبة؛ لأنَّ أَخَاه عَبْد اللهِ بن مُطِيعِ بن الْأَسْوَدِ له رؤية بالاتفاق، قال أبو نعيم: "وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ -ﷺ- وَحَنَّكَهُ، تُوُفِّيَ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَكَنَ الْمَدِينَةَ ".[(٢)]

٢- (ت) عَبْدُ اللهِ بن حَنْطَبٍ، المَخْزُوْمِيُّ، وقيل عَبْدِ اللهِ بن المُطَّلِب بن حَنْطَبٍ، ذكره ابن حبان في الصّحابة، فقال: "سكن الشَّام لَهُ صُحْبَة مَاتَ بالأردن فِي ولَايَة عَبْد الْملك بن مَرْوَان".[(٣)]، وتابعه ابن عبد البر في الاستيعاب، فقال: "لَهُ صحبة، رَوَى عَنْهُ المطلب مرفوعا فِي فضائل قريش وفضل أَبِي بَكْر وَعُمَر رضي الله عنهما".[(٤)]، لكن خالفهما الترمذي فجعل حديثه مُرسلاً فَقَالَ: "عَنْ عَبْدِ اللهِ بن حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَالَ: «هَذَانِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ» وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عَمْرٍو: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَعَبْدُاللهِ ابْنُ حَنْطَبٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ -ﷺ- »".[(٥)]، قلتُ: والرّاجح أنَّ لَهُ صُحْبَة لذكر جماعة كثيرة من أهل الحديث ذلك وعلى رأسهم أبو حاتم الرَّازي كما قال في الجرح والتعديل:"

(١) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٤/ ١٨٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ١٧٨٢.

(٣) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٢٩١، برقم (٩٤٣).

(٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٣/ ٨٩٢.

(٥) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـــ)، جامع الترمذيّ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ ه،٥/ ٦١٣، رقم (٣٦٧١).

عَبْدِ اللهُ بن حَنْطَبٍ لَهُ صُحْبَة رَوَى عَبْدُالعَزِيز بن المُطَّلِب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدّهِ عَنْهُ ".[١]

١٣- (س) عَبْدُ اللهِ بن هِلالٍ الثَّقَفِيّ، ذكره ابن حبان فِي الصّحابة فقال: "لَهُ صُحْبَة ".[٢]، تابعه أبو نعيم فِي معرفة الصحابة فقال: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن أَحْمَدَ، ثنا عَلِيُّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مَيْسَرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بن عَبْدِ اللهِ بن الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن هِلَالٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ- ، فَقَالَ: كِدْتُ أَنْ أُقْتَلَ بَعْدَكَ فِي عَنَاقٍ أَوْ شَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- : «لَوْ لَمْ تُعْطَ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخَذْتُهَا»" [٣]، وخالفهما البُخَارِيُّ فقال: "لم يذكر عَبد اللهِ بن هِلاَل سماعًا من النَّبِيِّ ".[٤]

وقال ابن أبي حاتم: "روى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حديثا لم يذكر فيه سماعًا ولا رؤية" [٥]، وتابعهما أبو عمر ابن عبد البر فقال: "رَوَى عَنْهُ عُثْمَان بن الأسود، يعد فِي المكيين، حديثه عندهم مرسل، لم يذكر فِيهِ سماع ولا رواية". [٦]

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٩، برقم (١٢٩).

(٢) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات، ٣/ ٢٤٠، برقم (٧٨٢).

(٣) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٤/ ١٧٩٩، وأخرجه النسائي في السنن الصغرى، بَابُ: إِعْطَاءِ السَّيِّدِ الْمَالَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُصَّدِّقِ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، (٥/ ٣٤)، برقم (٣٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (٣ / ٢٤٧)، برقم (١٦٠٨)، وكذا أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (٧/ ١٠)، برقم (١٣١٢٩)، وإسناده ضعيف مداره على عُثمانَ بن عَبد اللهِ بن الأَسوَد مجهول، لم يرو عنه إلا إِبْرَاهِيم بن ميسرة الطائفي، ولم يوثقه إلا ابن حبان، كما في تهذيب الكمال للمزي، (١٩/ ٤١٠)، ترجمة (٣٨٣١).

(٤) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٥/ ٢٦، برقم (٤٢).

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٥/ ١٩٣، برقم (٨٨٩).

(٦) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٣/ ١٠٠٠.

قلتُ: بيد أنَّه بعد التحقيق والسبر في أقوال النقاد في الخلاف في صُحبة عَبْد اللهِ بن هِلالٍ الثَّقَفِيّ، أنَّ الرَّاجح عدم ثبوت الصُّحبة له وحديثه مرسل على الصّحيح من أقوال أهل الحديث، ومن نافلة القول التّمييز بينه وبين راويين اتفقا معه في اسمه واسم أبيه وافتراقا في النسب وقد ثَبَتتْ لهما الصُّحبة وهما:

١- عَبْد الله بن هِلَال الْأَنْصَارِيّ، ذكره ابن حبان في الثقات، فقال:" لَهُ صُحْبَة ".[١]

٢- عَبْد الله بن هِلَال الْمُزنِيّ لَهُ صُحْبَة، قال ابن حجر: " ذكره جماعة منهم البزار في الصحابة. وأخرج ابن السكن والطبراني من طريق كثير بن عبد الله، عن بكر بن عبد الله، عن عَبْد الله بن هِلَال الْمُزنِيّ صاحب رسول الله ﷺ أنه كان يقول: «ليس لأحد بعدنا أن يحرم بحج ثمّ يفسخ حجّه بعمرة».[٢]

١٤- (س) عُبَيْدُ اللَّهِ بن عَبَّاسِ بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بن هَاشِمٍ، ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: " لَهُ صُحْبَة أَخُو عَبْد الله بن عَبَّاس ﷺ مَاتَ عبيد الله بِالْمَدِينَةِ سنة ثَمَان وَخمسين فِي ولَايَة مُعَاوِيَة".[٣]، وتابعه ابن عبد البر في الاستيعاب فقال:" رأى النَّبِيّ -ﷺ- ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَحَفِظَ عنه، وَكَانَ أصغر سنًا من أخيه عَبْداللهِ بن عَبَّاس، يُقَال: كَانَ بينهما فِي المولد سنة، استعمله علي بن أَبِي طالب على اليمن" [٤]، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: "قَالَ أبي عبيدالله بن عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- مُرْسَلٌ"، وقال في موضع آخر:" فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ

---

(١) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٢٤١، برقم (٧٨٥).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤/ ٢١٩.

(٣) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٢٤٨، برقم (٨١٠).

(٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٣/ ١٠٠٩.

مِنْهُمْ لَيْسَ لعُبَيدِ الله صُـحْبَة".[١]، قلتُ: الرَّاجح أنَّ لَهُ صُـحبة؛ لأنَّ عُمْره يُقَاربُ عُمر أخيه عَبْدالله بن عَبَّاس، ويقال: كَانَ بينهما فِي المولد سنة مما يثبت أنَّ له رؤية وسماع، ويضاف إلى ذلك أنَّ إسْلامَهُ كَانَ مع إسْلامِ أبيه العَبَّاسِ بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.[٢]

حرف الميم:

١٥- (بخ د س ق) مُعَاوِيَةُ بن حُدَيْجِ بن جَفْنَةَ بن قَتِيْرَةَ الكِنْدِيُّ، أَبُو نُعَيمِ الْمَصْرِيّ، ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: "لَهُ صُحْبَة".[٣]، وخالفه ابن أبي حاتم في المراسيل فقال:" أَخْبَرَنَا حَرْبُ بن إِسْمَاعِيلَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ سُئِلَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بن حُدَيْجٍ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - فَسَكَتَ"، ثم قال في موضع آخر:" أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بن أَبِي طَاهِرٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ نَا أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ الْأَثْرَمُ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ لَيْسَ لِمُعَاوِيَةَ بن حُدَيْجٍ صُحْبَةٌ".[٤]، قال العَلائيّ: "بل لَهُ صُحْبَة ثَابتة قَالَهُ البُخَاريّ [٥]، والجُمْهُور وحَدِيثه لَمَّا سَهَى النَّبيّ - ﷺ - فِي الصَلاةِ وكَانَ حَاضرًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وصححه ابْنُ خُزَيْمَة".[٦]، قلتُ: وهو

(١) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص (١١٦-١١٧).

(٢) انظر ترجمته في معرفة الصحابة لأحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، ، ٥/ ٢٨٨٦.

(٣) محمد بن حِبّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٣٧٤، برقم (١٢٢٥).

(٤) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص(٢٠٠-٢٠١).

(٥) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٧/ ٣٢٨، برقم (١٤٠٧).

(٦) صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلائِيّ (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص٢٨٢، برقم (٧٧٦)، والحديث بتمامه أخرجه أبو داود في السنن ، (١/ ٢٦٩) برقم (١٠٢٣) من طريق سُوَيْدَ بن قَيْسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن حُدَيْجٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ' صَلَّى يَوْمًا فَسَلَّمَ، وَقَدْ بَقِيَتْ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةٌ، فَأَدْرَكَهُ =

الصحيح الرَّاجح لثبوت رؤيته للنَّبِيِّ -ﷺ- ، والسماع منه.

حرف النون:

١٦- (بخ م د س ق) نَافِعُ بن عَبْدِ الحَارِثِ بن حِبَالَةَ الْخُزَاعِيُّ، ذكره ابن حبان في الصحابة(١)، وكذا ذكره جماعة منهم: ابن سعد في الطبقات (٢)، والبُخَاريّ في التَّاريخ الكبير فقال: " يُذكر أن لَهُ صُحبَة، كَانَ عامل عُمَر على مَكَّة" (٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب وقال: " لَهُ صُحْبَة وَرِوَاية، استعمله عُمَر بن الْخَطَّابِ عَلَى مَكْةَ وَفِيهم سَادَة قُرِيش".(٤)، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب:" وأنكر الواقدي أن تكون له صحبة" (٥)،

قلتُ: والصّحيح الرَّاجح أنَّ لَهُ صُحبة، والذي استندوا إليه استعمال عُمَر بن الْخَطَّابِ ﵁ له عَلَى مَكْةَ وَفِيهم سَادَة قُرِيش؛ فدل على أنَّه كان كبيرًا في حياة سيدنا رسول الله ﷺ؛ لأنَّ عُمر ﵁ لا يُولي شبابًا.

رَجُلٌ، فَقَالَ: نَسِيتَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَرَجَعَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ رَكْعَةً..."، بإسناد صحيح.

(١) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٤١٢، برقم (١٣٥٧).

(٢) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى،٥/ ٤٦٠.

(٣) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٨/ ٨٢ ، برقم (٢٢٥٦).

(٤) ٨) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٤/ ١٤٩٠.

(٥) ٩) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦ هـ، ١٠ / ٤٠٦، برقم (٧٣١).

حرف الياء:

١٧ – (ت) **يَزِيدُ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيُّ** ، قال ابن حبان في الثقات: **"لَهُ صُحْبَة".**[١]، وجعله البخاريُّ كذلك في الصحابة في التَّاريخ الكبير [٢]، وخالفهما ابن حاتم في الجرح والتعديل فقال: **"لا صُحْبَة لَهُ، حَكَى البُخَارِيُّ أَنَّ لَهُ صُحْبَة وَغَلَطَ سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ وَيحكي عَنْ عَامِرِ بن عَبْدِ الْقَيْسِ وَعُتْبَةَ بن غَزْوَانَ مُرْسَلٌ".**[٣]، وقال في المراسيل: **"سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ يَزِيدُ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيُّ أَبُو مَوْدُودٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ وَكَانَ الْبُخَارِيُّ ذَكَرَ أَنَّ لَهُ صُحْبَةٌ فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ هُوَ تَابِعِيٌّ".**[٤]، وقال الترمذي في العلل الكبير : **" عَنْ يَزِيدَ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ – : «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلْيَسَلْ عَنِ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَمِمَّنْ هُوَ فَإِنَّهُ أَوْصَلُ لِلْمَوَدَّةِ» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ كَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ يَزِيدَ بن نَعَامَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – ".**[٥]، **قلتُ:** والرّاجح أنَّ يَزِيدَ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيّ لم تثبت لَهُ صُحْبَة على الصّحيح؛ وذلك لأنَّه لم يثبت سماعه مِنَ النَّبِيِّ – ﷺ – ، قال الترمذي في جامعه: **" وَلَا نَعْرِفُ لِيَزِيدَ ابْنِ نَعَامَةَ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ – ﷺ – ".**[٦]

---

(١) محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثِّقات،٣/ ٤٤٢، برقم (١٤٥٢).

(٢) محمد بن إسماعيل البُخَاريّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّاريخ الكبير، ٨/ ٣١٣، برقم (٣١٤٤).

(٣) عبد الرحمن بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ، ٩/ ٢٩٢، برقم (١٢٤٧).

(٤) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص(٢٣٦).

(٥) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبو طالب القاضي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ، ص (٣٣٠)، هُوَ حَدِيثٌ ضعيفٌ مُرْسَلٌ.

(٦) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، جامع الترمذيّ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ،٤/ ٥٩٩ ، رقم (٢٣٩٢).

الخاتمــة

بعد هذا التّطواف والسبر لقرائن وأسباب ثبوت الصّحبة عند المحدثين، وضرب الأمثلة التطبيقية انكشفت الإرْبة وحُلّتِ الرِبقَة، وتوصل البحث لعدة نتائج جديرة بالذكر لدقتها وأثرها في ترسيخ وتعيين مفهوم الصّحابة المختلف فيهم عند ابن حبان وعلماء الحديث؛ وبذلك يُقرَّب البعيد ويظهر الغامض، فربَّ قول أَشَد من صَولٍ.

أهم نتائج الدِّراسة والتَّوصيات:

أولاً: أهم نتائج الدراسة:

١- بعد البحث والتحقيق وجدتُ أنَّ حُكم الإمام ابن حبان في ثبوت الصُحبة للرُّواة في كتابه الثقات من أوثق الأحكام بين نقاد الحديث، إذ أنّه اشترط على نفسه أن لا يذكر إلا من رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، وصَحت لديه صُحبته.

٢- توصل البحث لثبوت الصُّحبة لبعض الرُّواة المختلف في صحبتهم والذين ذَكَرَهم ابْن حِبَّان في الصَّحابة بكتابه الثِّقات وخَالفه النقاد في حدود نطاق البحث فبلغت نسبة ٥٣٪ من إجمالي الرّواة في هذه الدِّراسة.

٣- أن النّقاد يحكمون على الرَّاوي بعدم ثبوت الصّحبة لمن اشتهرت روايته عن الصّحابة دون إثبات الرّواية عن النَّبي ﷺ أو السماع منه أو اللقاء به، وذلك غاية في الدقة والحسن.

٤- استخدم الإمام ابن حبان عدة قرائن وأسباب مختلفة لإثبات صُحبة الرّواة في كتابه الثقات؛ ممَّا أظهر علم الإمام ابن حبان لمرويَّات أولئك الرّواة، والمعرفة العميقة والدقيقة بطرق إثبات الصّحبة.

٥- أنَّ نسبة الخطأ المحتمل في حكم ابن حبان بثبوت الصُّحبة على الرُّواة لمجمل نطاق البحث في كتابه الثقات تعد ضَئيلة جدًا وبمعدلات طبيعية؛ فإنَّ مجمل من ذكرهم ابن حبان

ممن أَثْبَتَ لهم الصُّحبة بلا شك ولا تردد يربو عن خمس وسبعمائة راوٍ (٧٠٥) تقريبًا، ولم يُعترض عليه إلا في سَبْعَة عَشَر راوٍ، خرج منهم تسعة رواة كان الرَّاجح لحكم ابن حبان فيهم بالصُحبة.

٦- أنَّ علماء الحديث قد أعملوا قرائحهم لضبط معايير إثبات الصُّحبة، ومن أدق وأبدع ما توصلوا إليه أنَّه إذا ثبتت الصُّحبة لمن رَأَى النَّبيَّ ﷺ؛ ولكنَّه روى عنه بواسطة، ولم يصح له سماع منه، أو الرِّواية مباشرةً عنه سواء كان كبيرًا أو صغيرًا مميزًا في زمن النبوة، فالرَّاجحُ إلحاقها بمراسيل الصّحابة وهي باتفاق جمهور أهل الحديث موصولة، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "فَيَكُونُ مِنْ مُرْسَلِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ مَحْكُومٌ بِوَصْلِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ".[١]

٧-أنَّ ما تقرر عند أهل الحديث في شأن الأطفال الذين رأوا النَّبيَّ ﷺ وكانوا مُمَيزين فالرَّاجح عندهم أنّهم يلحقون بالصَّحابة رضوان الله عليهم، وذلك بخلاف من كان منهم دون سن التَّمييز فلا يلحق بهم.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١-أوصي الباحثين بدراسة وخدمة المختلف في صحبتهم من رواة الكتب السّتة؛ والاهتمام بالترجيح بين أقوال أهل الحديث بالقرائن المثبتة للصّحبة، أو بالنافية لها؛ لتكون أحكام المراسيل على بصيرة وَبيّينة.

٢-التَّحري والتَّحقيق عند دراسة المصنفات التي جمعت الصّحابة والكشف عن مناهج المصنفين فيها، والتأكد من القواعد المستنبطة بعد سبر مناهجهم، لإصدار أحكام مبنية على

---

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـــ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣٧٩ هـ، ١/ ١٩.

قرائن وأدلة وبراهين ساطعة.

٣- بعض المصنفات التي اعتنت بجمع الصحابة وقع فيها أوهام وأخطاء في تعيين الصّحابة المختلف فيهم، فأقترح على الباحثين استخراج من لا صحبة له في هذه المصنفات، وحقيقة هو عملٌ كبير يراد فيه تضافر الجهود من المؤسسات والهيئات العلمية لإنجاز هذا المشروع، وسد تلك الثغرة.

٤- أثناء بحثي في المصنفات التي جمعت الصحابة وجدتُ بعض الاضطراب في الأحكام على الرُّواة المختلف في صحبتهم، فأقترح على الباحثين دراسة أمهات الكتب والمصنفات في الصّحابة واستخراج من لم تثبت صحبتهم ممن يظن أنهم صحابة؛ مما يُسهم في ضبط علم المراسيل.

٥- كتاب الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة للحافظ علاء الدين مُغْلَطَايْ (ت:٧٦٢هـ) من أجمع المصنفات في هذا الباب فقد جمع فيه ما يقارب ألفًا ومئتي ترجمة للرُّواة المختلف في صحبتهم، وهو كتاب حافل جليل كثير النفع، وبيد أَنَّه أَطَالَ فيه وأَطَابَ ووجد مكان القُول ذا سِعة فَقَالَ وأَصَابَ؛ ولكن قد وقعت له بعض الأوهام، وينقصه مزيد من التَّحقيق والضبط ودراسة علمية لبيان الرَّاجح لمن لهم الصُّحبة أو نفيها.

ثبت المصادر والمراجع

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد الجزري، ابن الأثير، أبو الحسن (ت: ٦٣٠ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ ه، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود.

٤- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ ه، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم.

٥- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، علاء الدين بن قليط مُغْلَطَايْ، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، تحقيق: محمد عوض المنقوش.

٦- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين بن عون، البغدادي، أبو زكريا (ت: ٢٣٣ هـ)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٧- تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلى، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ) ، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ه،تحقيق: مجموعة.

٨- التاريخ الكبير للبخاري: محمد بن إسـماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦ هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩- تلخيص المتشابه في الرسم، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت: ٤٦٣ هـ)، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م ، تحقيق: سُكينة الشهابي.

١٠-تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، طبعة: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.

١١-تهذيب الكمال في أسـماء الرجال، يوسـف بن عبد الرحمن بن يوسـف المزي، أبو الحجاج (ت: ٧٤٢ هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

١٢-الثِّقات، محمد بن حِبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

١٣-جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدِيِّ الْعَلائِيّ، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٤-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد ابن إسـماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

١٥-الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرَّازي، أبو محمد (ت: ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ.

١٦-السنن الصغرى للنَّسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣ هـ)، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

١٧-السنن، لابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، أبو عبدالله (ت: ٢٧٣ هـ) ، طبعة دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٨-السنن، للترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية١٣٩٥ هـ ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وجماعة.

١٩-سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٢٠-شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي، (ت: ٧٩٥ هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـ ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

٢١-الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر.

٢٢-علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة ، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، طبعة: عالم الكتب| مكتبة النهضة العربية،

بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي.

٢٣-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل(ت: ٨٥٢ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٢٤-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٢٥-المراسيل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

٢٦-المسند الصحيح المختصر، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٧-مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ، عبد الباقي بن قانع، أبو الحسين البَغْدَادِيّ (ت: ٣٥١ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

٢٨-مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البَغَوِيُّ (ت : ٣١٧ هـ)، مكتبة دار البيان ، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني.

٢٩-معرفة الصَّحَابَةِ، أحمد بن عبد الله بن مهران، أبو نعيم الأَصْبَهَانِيُّ (ت: ٤٣٠ هـ)، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي.

٣٠-الْمَغَازِي، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الوَاقِدِيِّ (ت: ٢٠٧ هـ)، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، تحقيق: مارسدن جونس.

٣١-مِيزَانُ الاعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله الذَّهَبِيّ (ت: ٧٤٨ هـ)، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٣٢-الْمُعْجَمِ الكَبِير، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطَّبَرَانيّ (ت: ٣٦٠ هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٣٣-النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز.

فهرس مَوْضُوعَاتِ البحث

المحتويات